أثر السياسة المالية في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق دراسة تحليلية قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

م.د. بيداء رزاق حسين **م.د. سجاد صادق الهيد**

كلية الإدارة والاقتصاد **كلية شط العرب الجامعة**

sajjadalhaed@sa-uc.edu.iq

badia.hussain@uobasrah.edu.iq

المستخلص:

إن صعوبة المهمة التي تقع على عاتق السياسة المالية، جعلها تدخل في دائرة التناقض بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية، كما أن تركيزها في كثير من الأحيان على الأخيرة، قد أفقدها القدرة على تهيئة القاعدة الرصينة من خلال عنصر الكفاءة لتحقيق الغاية الثانية، وعلى نحو يمهد لبناء نموذج لدول ريعية تسعى إلى تحقيق الكفاءة والعدالة معاً، وذلك لبلوغ مستوى تنساب فيه عملية توزيع عائدات النفط عبر الموازنة العامة محققة استقراراً اقتصادياً، ويهدف البحث إلى التعرف على السياسة المالية، أهدافها وأدواتها، وكذلك التعرف على آثارها الاقتصادية، هذا فضلاً عن تأثير أدواتها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، اتبع البحث الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي لوصف وتحليل المتغيرات المؤثرة في النموذج واختبار الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج، وأوصى البحث بالعمل الجاد على تطبيق السياسات المالية التي تعمل على خفض معدلات التضخم، والعمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال التركيز على عمليات الإنتاج وذلك لتخفيض سعر الصرف وزيادة قيمة العملة المحلية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، مع ضرورة تركيز النفقات العامة في الجوانب التنموية والرأسمالية وذلك لزيادة القيمة الإنتاجية الأمر الذي ينعكس على زيادة الناتج وتخفيض معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: السياســـة الماليـــة، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، التضخم ،البطالة.

The impact of fiscal policy on macroeconomic variables in Iraq A standard analytical study for the period (2003-2020

BAYDAA RAZZAQ HUSSEIN
Economics / college of Admin.& Econ/University of Basra Department
SAJAD SADEQ Al HAID
Shatt Al-Arab University College .

Abstract:

The difficulty of the task that falls on the shoulders of fiscal policy, made it fall into the circle of contradiction between achieving economic efficiency and distributive justice, and its focus often on the latter, has made it lose the ability to create a solid base through the element of efficiency to achieve the second goal, and in a way that paves the way To build a model for renter countries that seek to achieve efficiency and justice together, and that is to reach a level in which the process of distributing oil revenues flows through the general budget, achieving economic stability. Macroeconomics, the research followed the descriptive-analytical approach and the standard approach to describe and analyze the variables affecting the model and test the statistical significance of the model variables. The exchange rate and the increase in the value of the local currency, thus increasing economic growth, with the need to focus public expenditures in all aspects development and capitalism in order to increase the productive value, which is reflected in increasing output and reducing inflation rates.

Keywords: fiscal policy, government spending, public revenues, inflation, unemployment.

المقدمة:

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تؤدي دوراً بارزاً ومؤثراً في إحداث تأثيرات على مسار الاقتصاد القومي للدول، وهذا ما أكده الفكر الاقتصادي الحديث، لذلك فإن السياسة المالية تعد أداة فاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا أحسنت إدارتها واستخدامها وفقاً للظروف التي يمر بها الاقتصاد، كما تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فأن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة مهمة سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية أم من حيث الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة.

لقد حظي الاقتصاد العراقي باهتمام كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مرّ بها، إذ عانى من اختلالات هيكلية واقتصادية خلال مدة الدراسة، أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتزايد عجز الموازنة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أفضى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية ،تستطيع التأثير على المتغيرات النقدية، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى وبالأخص السياسة النقدية، للوصول إلى الحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، لهذا فأن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وهذا يمثل دعما لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

مشكلة البحث :

يمكن طرح مشكلة البحث وفقاً للتساؤلات التالية؟

ما مدى تأثير السياسات المالية في العراق على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي؟ وما دور الحكومة في معالجة الاختلالات الهيكلية في المؤشرات الاقتصادية الناتجة عن اتخاذ السياسات المالية في العراق؟ وما هي أدوات السياسة المالية المعتمدة التي تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بشكل عام ومن بينها متغير التضخم وميزان المدفوعات والبطالة، وهذا التأثير يفرز نتائج مختلفة بالإيجاب أو السلب على الاقتصاد ككل وذلك وفقاً للظروف المختلفة التي يمر بها الاقتصاد المحلي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وتقويم تأثيراتها وصفياً وقياسياً على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسة المالية، أما المبحث الثاني فتناول تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)، فيما ركز المبحث الثالث على التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة المالية وأدواتها

أولاً: مفهوم السياسة المالية *(The Concept of Fiscal Policy)*

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية، فهي تدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها، والإنفاق الحكومي بأنواعه ولا سيما في مجال التعليم والصحة والإنشاءات وغيرها. ففي السابق كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، إذ يرد كتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة Fiscal وتعني حافظة النقود أو الخزانة(حشيش،١٩٩٢: ٤٩)، إلا أنه مع تطور دور الدول من الناحية الاقتصادية أصبح هذا المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وعلى الأخص في المجالات الاقتصادية، إذ نلمس اليوم وزنا متزايدا للاقتصاد العام مقابل الاقتصاد الخاص، وكان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية(عواضه،١٩٩٢: ٩)، الذي عرفها (Tucker) بأنها استخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في الطلب الكلي والاستخدام والمستوى العام للأسعار(TUCKER,2008: 271)، يؤيده في ذلك(ABATA)الذي عرفها بأنها استخدام كل من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالطلب الكلي والناتج والاستخدام، من خلال إدارة الدولة للسياسة المالية بكفاءة ومن ثم التأثير في الدخل والقوة الشرائية للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي (ABATA,2012: 79)، وترى الباحثة أن السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تتخذها الحكومة للمواءمة بين أدوات السياسة المالية والمتمثلة بالنفقات والإيرادات والموازنة

العامة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنهوض بالواقع الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً:- أدوات السياسة المالية

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بوساطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما:

١. **السياسة الإنفاقية** *Expenditure Policy* : تمثل سياسة الإنفاق الحكومي محوراً مهماً من محاور السياسة المالية، إذ يعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ويعد الأداة الرئيسة للسياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أم من الحكومات المحلية، ويمكن استخدامه كمعيار لقياس حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي(عتلم،١٩٩٨:٧٠)، ويعده الاقتصادي كينز الأداة الأكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ويأتي في مقدمتها التأثير على مستوى التشغيل مما يؤدي إلى التأثير المباشر على الطلب الكلي، الأمر الذي يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويختلف هدف السياسة الإنفاقية من دولة إلى أخرى بحسب النظم الاقتصادية وترتيب الأولويات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولكي تحقق السياسة الإنفاقية أهدافها المنشودة فهذا يتطلب توافر الشروط التالية في سياسة الإنفاق الحكومي(ناشد،٢٠٠٦: ٣٨):

أ- تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أي العدالة في توزيع الإنفاق الحكومي، وأن تنظر الحكومة في مقدار حاجة المجتمع لمختلف المشاريع والقيام بالمفاضلة بينها على أساس المنفعة الجماعية المتحققة منها ومن ثم تقرير وقت وحجم الإنفاق عليها.

ب- الاقتصاد في التكلفة وهو شرط أساسي في تحقيق أكبر منفعة باستخدام أقل نفقة ممكنة، ولا يعني الاقتصاد في الإنفاق الحد منه وتقليصه، إنما يعني حسن التدبير ومحاولة تحقيق أكبر منفعة بأقل نفقة ممكنة.

ج- العمل على زيادة إنتاجية النفقة العامة، إذ إن الاقتصاد في الإنفاق الحكومي لا يتوقف عن تحديد حجمه وإنما يعني العمل على زيادة إنتاجية النفقة العامة، من خلال العمل بوفق سياسات مالية مناسبة لتحديد الأولوية في توجهات الإنفاق الحكومي، ويتم ذلك عن طريق النظر في كيفية إعداد الموازنة العامة ومدى انعكاسها على توجهات الإنفاق الحكومي والإنتاجية المتحققة منه، إذ يتطلب من متخذي القرار التركيز على معرفة فيما إذا كانت سياسة الإنفاق تطبق على وفق منطق سليم يتفق مع قاعدة الاقتصاد في الإنفاق وتحقيق الإنتاجية منه.

٢. **السياسة الإيرادية** *(Revenues Police)* : لقد أصبحت السياسية الإيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسية الإيرادية إلى فرعين أساسيين هما:-

أ- **السياسة الضريبية** *Taxing Policy*: تعد الضرائب من الإيرادات التي تؤدي دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي، وتعرف بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الدولة وتنفذها مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية المحتملة والفعلية من أجل إحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (حجازي،٢٠٠١: ٧)، وللضرائب وظائف مختلفة سياسية واقتصادية

واجتماعية، إذ أصبحت وسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة الدورات الاقتصادية للتضخم والركود، والحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروات، ورفع مستوى معيشة الأفراد، فضلاً عن آثارها العامة على الاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل وعمليات الائتمان، وبإمكان الحكومة استخدام الزيادات الضريبية لزيادة الإنفاق العام، أو الحد من الانفاق الاستهلاكي، أو قد تستخدم التخفيضات الضريبية لتحفيز الإنتاج والإنتاجية، أو قد تختار الجمع بين خفض الإنفاق وزيادة الضرائب من أجل الحد من الطلب الكلي وكبح التضخم، والعكس صحيح(*CAMPBELL,2008: 218*)، وهناك العديد من التصنيفات للضرائب أكثرها شيوعاً على صنفين : ضرائب مباشرة على دخول الأفراد وثرواتهم التي تعتمد على الحالة الاقتصادية للمكلف مثل ضرائب الدخل والثروة، وضرائب غير مباشرة تفرض على تصرفات الأفراد في دخولهم وثرواتهم مثل ضرائب المبيعات والمشتريات سواء أكانت من السلع الأجنبية أم المحلية(عثمان، ٢٠١١: ٤٨٢).

ب- السياسة الاقتراضية*Lending Policy* : تمثل القروض مصدراً للإيرادات العامة ، إذ إن تحديد حجم القرض ومعدلات نموه وسبل الحصول عليه تعد من الوسائل المهمة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من تعدد تعاريف القرض إلا أنه لا يتعدى عن كونه عقداً تبرمه الدولة أو إحدى هيأتها أو مع الجمهور أو مع مؤسسات أجنبية ودول أخرى، والتي تتعهد فيه الدولة بسداد أصل القرض مع الفائدة المستحقة في ضمن جداول زمنية محددة (العلي، ٢٠٠٨: ٤٠٨) ، وبرغم كونها من مصادر الإيرادات إلا أنها تختلف عن باقي المصادر مثل الضرائب والرسوم وإيرادات ممتلكات الدولة والدين العام(*)، من ناحية كونها مصدراً لا يقبل

*) يختلف القرض عن الدين العام(Debt Public) من حيث ان الدين العام يمثل مجموع ما تم اصداره من سندات، ودين حكومي خلال الزمن مطروحاً منه ما تم سداده ، وعليه يعد القرض جزءاً

التكرار والتجديد سنوياً، وإنما يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، وهناك نوعان من القروض منها الداخلي، ومنها الخارجي تتميز ببعض الفروق أهمها(المولى،٣٥:٢٠٠١):

- القروض الداخلية لا تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية داخل الدولة عند الحصول عليها، وإنما يقتصر دورها على نقل جزء من القوة الشرائية من الأفراد والمؤسسات إلى الدولة، في حين تؤدي القروض الخارجية إلى زيادة القوة الشرائية داخل الدولة ومن ثم قد تكون لها آثار تضخمية تفوق آثار القروض الداخلية، في حين إن رد أصل القرض يؤدي إلى نقص القوة الشرائية.
- القرض الخارجي لا يعدو أن يكون ديناً في ذمة الدولة لمؤسسات أو لأشخاص آخرين مقيمين في الدولة نفسها، في حين يعد القرض الخارجي عبئاً على الاقتصاد إذ تلتزم الدولة برد أصل القرض ودفع فوائده للخارج ، فضلاً عن أنها تولد خطر تدخل الدولة الخارجية في الشؤون الداخلية، وبالنتيجة كلا النوعين من القروض يمثلان عبئاً على الاقتصاد وذلك لأنه يتطلب إعادة أصل القرض مع الفوائد المترتبة عليه ، وتضم السياسة الإيرادية أنواعاً متعددة من الإيرادات العامة وهي كالآتي(خصاونة، ٢٠١٤: ٧٨):

– إيرادات أملاك الدولة (الدومين) : الذي يتضمن كلا من الدومين العام والخاص ويتضمن هذا الأخير(الدومين العقاري، والدومين الصناعي والتجاري، والمالي) .

– الرسوم.

– الغرامات.

– المنح والمساعدات.

– الإصدار النقدي الجديد.

من الدين العام . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، وليد احمد صافي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر، الاردن، ص ٤٤.

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات السياسة المالية وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠)

أولاً: تحليل تطور النفقات العامة وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(٢٠٠٣- ٢٠٢٠).

واجهت السياسة المالية المطبقة في العراق وعن طريق أدواتها النفقات العامة والإيرادات العامة صعوبات كثيرة وخيارات متعددة هددت الاستقرار الاقتصادي، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الاقتصادية، فضلاً عن تضارب اتجاهات السياسات الاقتصادية، وعلى رأسها السياسة المالية واتجاهاتها التوسعية والتي أدت إلى زيادة التوسع في حجم الدين الحكومي، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى أداء الاقتصاد الكلي، وقد شهد الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٣ تغييراً للنظام السياسي بشكل تام، وتغييراً بالنظام الاقتصادي ،إذ تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام أقرب إلى آلية السوق على الرغم من تدخل الدولة في الاقتصاد ما زال كبيراً، وهذا التغيير أدى إلى سلسلة من التغيرات في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن بين أهم هذه التطورات هو حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته(*)، ويمكن تتبع التطورات الحاصلة في النفقات العامة للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠) من خلال تحليل البيانات الواردة في جدول(١) وتقسيمها إلى مرحلتين؛ تمثل المرحلة الأولى المدة(٢٠٠٣-٢٠١١) **التي** شهدت مع بداية عام ٢٠٠٣ تطورا مهماً. وعلى الرغم من التحولات الاقتصادية الكبيرة التي رافقت احتلال العراق، التي تمثلت بالتحول من النظام المركزي إلى الاقتصاد الأقرب ما يكون إلى الاقتصاد الحر والانفتاح على

(*) حصل البنك المركزي على استقلاليته وفق القانون رقم (٥٦)عام ٢٠٠٤.

الاقتصاد العالمي، إلا أن وتيرة التصاعد في الإنفاق العام استمرت وذلك بفعل ديمومة الارتفاع والزيادة في فقرات مهمة مثل (رواتب منتسبي الدولة، ونفقات دعم البطاقة التموينية، والنفقات التحويلية)، وخلال هذه المدة بلغ معدل النمو المركب نحو (٤٧.٥١%) ارتفعت النفقات العامة عام ٢٠٠٣ بنحو (٤٩٠١,٩٦) مليار دينار، وبمعدل نمو (٩٤,٦٥)%وكانت النسبة الأكبر في الارتفاع للنفقات التشغيلية التي بلغت(٤٦١٧,٦٤٦٣) مليار دينار، وبنسبة مساهمة (٩٤,١٩ %) في حين بلغت النفقات الاستثمارية(٢٨٤,٣١٣٧) مليار دينار، وبنسبة مساهمة (٥,٨٠%)أما عام ٢٠٠٤ فشهد ارتفاعا في النفقات العامة إذ بلغت(٣٢١١٧,٤٩١٣) مليار دينار، وبمعدل نمو (٥٥٥,٢٠%) واحتلت النفقات التشغيلية النسبة الأكبر، إذ بلغت أهميتها النسبية (٩٠,٤٩%) مقارنة بالأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية التي بلغت (٩,٥٠ %) ويعزى سبب الزيادة إلى ارتفاع النفقات الداعمة للوضع الأمني، فضلاً عن تعديل الأجور والرواتب للموظفين، مع الإشارة إلى أن مجمل الاستثمارات على امتداد هذه المدة قد تركزت في القطاع النفطي وذلك لرفع سقف الإنتاج النفطي، فضلاً عن ضخامة حجم النفقات للوزارات الأمنية نتيجة للظروف الأمنية المتردية، فقد أدت الوفرة المالية بعد عام ٢٠٠٣ إلى تمويل موازنات اتسمت بنمط استهلاك ذات معالم محدودة الأفق لأبعاد التنمية، وذلك عن طريق توظيف الإنفاق الحكومي لتشجيع التشغيل الحكومي في وظائف خدمية ضعيفة الإنتاجية، وإيجاد قنوات إنفاقية مختلفة لتوزيع الريع تتسع بارتفاع للإيرادات النفطية مقابل الإخفاق في تكوين بنى تحتية تحفز النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطي، الأمر الذي نجم عنه قوة طلب ضخمة ومتنوعة أمام هشاشة التنوع الاقتصادي وتفاقم مشكلة الاختلال الهيكلي، ليتم تلبية هذا الطلب من خلال سياسة الباب المفتوح على حساب القطاعات الاقتصادية السلعية غير

النفطية والتي تميزت بحالة من الركود، فضلاً عن الضغط على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي التي تم توظيفها لغرض تحقيق الاستقرار السعري، الأمر الذي أدى إلى زيادة المعروض النقدي، فارتفع الرقم القياسي للأسعار عام(2003) إلى(6943.4) نقطة، وبدأت معدلات التضخم بالتسارع من(33.6%) إلى(53.1%) عام (2006) نتيجة ارتفاع الرقم القياسي للأسعار إلى(18500.8) نقطة كما موضح في الجدول (٢)، بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية(الهيتي وآخرون,2003 :-5 6)، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتعثر توزيع مفردات الحصة التموينية، وصعوبة حركة وانتقال السلع عبر المحافظات نتيجة تدهور الوضع الأمني، وفي عام ٢٠٠٥ تراجعت النفقات العامة نحو (٢٦٣٧٥,١٧٥١)مليار دينار، مسجلة نموا سالبا بلغ(١٧,١٣-%) ، ومن ثم عادت النفقات العامة إلى الارتفاع بعد عام ٢٠٠٥ ، واستمر هذا الارتفاع خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١١ ، وبمعدلات نمو سنوية متباينة، إلا أنها شهدت انخفاضاً في عام ٢٠٠٩ بعد أن بلغ إجمالي النفقات (٥٥٥٨٩,٧٢١)مليار دينار، بمعدل نمو سالب مقداره (٦,٤٢ -%) مع انخفاض نسب المساهمة للنفقات الاستثمارية إذ بلغت(١٧.٣٥%) ويعزى ذلك للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ، ومن ثم انخفاض للإيرادات النفطية نظراً لكونها تشكل النسبة العظمى من الإيرادات العامة في العراق، إذ تمت التضحية بالنفقات الاستثمارية للمحافظة على مستوى معين من النفقات التشغيلية والتي لا يمكن التنازل عنها والتضحية بها إلا في حدود معينة، وذلك لتعلقها بحياة المواطنين بشكل مباشر، أما المدة الثانية(٢٠١٢-٢٠٢٠) فشهدت خلالها النفقات العامة ارتفاعا في عام ٢٠١٢ ، إذ بلغت (١٠٥١٣٩,٥٧٥) مليار دينار، مع ارتفاع حجم النفقات التشغيلية والبالغة (٧٥٧٨٨,٦٢٣) مليار دينار وبنسبة (٧٢.٠٨%)على حساب النفقات

الاستثمارية (٢٩٣٥٠,٩٥٢) مليار دينار وبنسبة (٢٧.٩١%)، في حين شهد عام ٢٠١٣ أعلى ارتفاع للنفقات العامة خلال مدة الدراسة إذ بلغ (١١٩١٢٧,٥٥٦)مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٣,٣٠%) شهدت هذه السنة أكبر حجم للنفقات التشغيلية والبالغة (٧٨٧٤٦,٨٠٦) مليار دينار، إلا أنها شكلت (٦٦,١٠%)من إجمالي النفقات العامة مسجلة أدنى نسبة مساهمة إلى إجمالي النفقات العامة، يعود ذلك إلى ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية ووصولها إلى أعلى حد لها في تلك السنة، إذ بلغت (٤٠٣٨٠,٧٥٢)مليار دينار والتي تشكل نسبة(٣٣.٨٩%)، في حين شهد عاما (2014-2015) انخفاضاً في النفقات العامة، وبمعدلات نمو سالبة بلغت (٥,٨٢ -%) و(٣٧,٢٣-%) ، ويعزى ذلك إلى سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط، نتيجة الحرب التي شنتها الجماعات الإرهابية (داعش) منذ منتصف عام ٢٠١٤ والتي أدت إلى زيادة العنف، وتدمير البنى التحتية على أثر احتلال مساحات كبيرة من العراق من قبل (داعش)، والذي استطاع السيطرة على حوالي ثلث الأراضي العراقية وبعض المدن الكبرى، وعلى الرغم من عدم مقدرته على إحداث آثار مباشرة وجوهرية على إنتاج النفط في العراق، إذ يتم إنتاج معظمه في جنوب العراق، وعلى نطاق أقل في شمال العراق(في إقليم كردستان)، بيد أن الأزمة التي تسببت هي أزمة إنسانية، وحصول ضغط على الإنفاق في الموازنة العامة للدولة الأمر الذي تسبب بحصول ركود اقتصادي كبير في القطاعات النفطية، أدى إلى وجود (٤.٣) مليون عراقي مشرد داخليا، مع وصول (٢٤٥)الف لاجئ سوري، مما تسبب في ضغوط هائلة على منظومة تقديم الخدمات العامة التي تعاني من الضعف أصلا، فضلاً عن تأثر النشاط الاقتصادي غير النفطي تأثـــراً سلبيـــاً نتيجة للصراع ، إذ انكمش وبصورة تراكمية بنسبة بلغت

(٢٩,٥ %) للمدة(2014-2016) فقد عانت المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش معاناة كبيرة جراء تدمير الأصول الإنتاجية والبنية التحتية وقطع التجارة أو تقليصها، فضلاً عن انهيار ثقة المستثمرين والمستهلكين . ومما فاقم الوضع الهش في البلاد هو الانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي نتيجة لاتسامه بعدم التنوع، وما ترتب عليه من اختلال هيكل الموازنة العامة، من ناحية زيادة حجم النفقات العسكرية وغيرها من النفقات على حساب البعض الآخر، وخلال المدة(٢٠١٠-2015) ارتفع معدل التضخم نتيجة التوسع بالرقم القياسي للأسعار من(125.1) إلى(148.0) نقطة كما في الجدول(٢)، نتيجة انتقال الضغوط التضخمية المتأتية من السلع المستوردة من الخارج والتي قد تؤثر مباشرة على القوة الشرائية للمستهلك، كما أوجد فائض الطلب على قطاع السكن في العراق ارتفاعات خيالية بأسعار العقارات وأسعار الإيجار، فضلاً عن تأثير ارتفاع أسعار الذهب فقد وصل لأعلى مستوى واستمر معدل التضخم متذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض(وزارة التخطيط ،٢٠١٦: 5) ثم وصل لأدنى مستوى له عام (2019) إذ انخفض معدل التضخم بمعدل سالب مقداره (0.2-%) نتيجة هبوط طفيف بالرقم القياسي للأسعار إلى(104.5) نقطة، بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض أسعار الطاقة عالميا وبمعدل(8.5%)، لكنه ما لبث أن ارتفع معدل التضخم في عام 2020 إلى(0.6%) بعد ارتفاع الرقم القياسي للأسعار إلى(105.1) نقطة، وفي الوقت نفسه انخفضت النفقات العامة عام ٢٠٢٠ إلى(٧٦٠٨٣.٤٠٠)مليار دينار وبمعدل نمو سالب(٣٥.٦-) ، نتيجة الركود الاقتصادي الذي لحق بالعالم جراء تفشي(Covid19)، الذي وصلت فيه نسبة البطالة إلى (١٣.٧%) لعام ٢٠٢٠ كما مبين في الجدول (٢).

جدول رقم (١)

تطور النفقات العامة بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧ في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠٢٠) (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل النمو السنوي %	الانفاق الاستثماري	الاهمية النسبية للأنفاق الاستثماري	الانفاق التشغيلي	الاهمية النسبية للأنفاق التشغيلي
2003	4901.96	94.65	284.3137	5.80	4617.6463	94.19
2004	32117.4913	555.20	3051.162	9.50	29066.3293	90.49
2005	26375.1751	-17.88	3903.526	14.80	22471.6491	85.19
2006	38806.6793	47.13	6209.069	16.0	32597.6103	83.99
2007	39031.2322	0.58	9211.371	23.60	29819.8612	76.39
2008	59403.3747	52.19	20315.954	34.19	39087.4207	65.80
2009	55589.721	-6.42	9648.658	17.35	45941.063	82.64
2010	70134.201	26.16	15553.341	22.17	54580.86	77.82
2011	78757.667	12.30	17832.113	22.64	60925.554	77.35
2012	105139.575	33.50	29350.952	27.91	75788.623	72.08
2013	119127.556	13.30	40380.752	33.89	78746.806	66.10
2014	112192.126	-5.82	35450.453	31.59	76741.673	68.40
2015	70397.515	-37.23	18564.7	26.37	51832.839	73.62
2016	67067.434	-4.48	15894.01	23.69	51173.4	76.30
2017	75490.115	12.56	16464.5	21.81	59025.7	78.18
2018	80873.189	7.13	67052.856	82.91	13820.332	17.089
2019	111723.523	38.15	87300.932	78.14	24422.590	21.860
2020	٧٦٠٨٢.٤٠٠	-٣٥.٦	٧٢٨٧٣.٥٠٠	١٦.٥٢	٣٢٠٨.٩٧١	٢١.٢١٣

معدل النمو المركب	
2003-2011	47.51
٢٠٢٠-2012	0.85

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

١. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، للسنوات(2003–2020)بغداد : دائرة الإحصاء والأبحاث.

٢. وزارة المالية، تقارير دائرة الموازنة العامة للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) متاحه على الموقع الالكتروني: http://www.mof.gov.iq/obs/ar/pages/otherreports.aspx

جدول(٢) تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدل التضخم والبطالة في العراق.

2003	6943.4	33.6	28.10	-
2004	8815.6	27	26.80	-4.62
2005	12,073.8	36.9	17.97	-32.94
2006	18,500.8	53.2	17.50	-2.61
2007	24205.5	30.8	11.70	-33.14
2008	2485.5	2.7	18.23	55.81
2009	122.1	-2.8	15.20	-16.62
2010	125.1	3.1	15.20	1
2011	132.1	5.5	11.10	-26.97
2012	140.1	6.0	11.90	7.20
2013	142.7	1.9	16.00	34.45
2014	145.9	2.2	20.00	25
2015	148	1.4	١٥.١٠	13.5
2016	104.1	1.5	٢٢.٧٠	-33.92
2017	104.3	0.2	10.82	-27.86
2018	104.7	0.4	10.9	0.73
2019	104.5	0.2-	22.6	107.33
2020	105.1	0.6	13.7	-39.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام(٢٠٢٠), بغداد : دائرة الإحصاء والأبحاث.
- الجهاز المركزي للإحصاء, المسح الاقتصادي والاجتماعي للأعوام (٢٠٠٣- ٢٠٢٠), بغداد, وزارة التخطيط.

ثانياً: تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة وأثرها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(٢٠٠٣- ٢٠٢٠).

تمثل الإيرادات العامة أرصدة مالية تحتاجها الحكومة لتمويل نشاطها العام والتي تحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وتعد ركنا أساسيا ومهما من أركان السياسة المالية، وقد تختلف من دولة إلى أخرى وتتنوع بحسب النظام الاقتصادي والمالي والسياسي السائد لكل دولة، ومن خلال تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق وكما مبين في الجدول (٣) والذي يقسم إلى مرحلتين وكالتالي:

شهدت المرحلة الأولى(٢٠٠٣-٢٠١١) ظروفاً تخريبية ودماراً نتيجة الاحتلال الأمريكي والحرب على العراق، وما تركته من نتائج سلبية شملت عمليات هدم للبنى التحتية، وضياع الأموال وسرقتها، وتضرر العديد من المؤسسات ومنها المؤسسات النفطية وبعض أنابيب نقل النفط الخام، فضلاً عن الاختلالات الكبيرة في هيكل الاقتصاد العراقي وارتفاع معدلات البطالة، إذ بلغت الإيرادات العامة (١٥٩٨٥,٥٣)مليار دينار لعام ٢٠٠٣ وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٣٧,٦١ -%) في حين ارتفعت الإيرادات النفطية لتبلغ (١٨٤١,٤٥٨)مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (٨٠,٥٣ %) وذلك لريعية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير ومباشر على النفط كمصدر للتمويل، نتيجة للتدهور الحاصل في القطاعين الزراعي والصناعي نتيجة للحرب، وهو الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى(28.10%) ومعدل التضخم إلى (٣٣.٦%) كما في الجدول (٢)، أما في عام ٢٠٠٤ فقد شهدت الإيرادات النفطية، والإيرادات العامة ارتفاعاً بلغ (٣٢٦٢٧,٢٠٣)مليار دينار للإيرادات النفطية و(٣٢٩٨٨,٨٥)مليار دينار للإيرادات العامة، وذلك نتيجة لتحسن

الأوضاع الاقتصادية، كما شهد هذا العام أعلى معدل نمو سنوي لكل من الإيرادات العامة والنفطية بلغت (١٤٣٦,٩٨%) و(١١٢,١٩%) على التوالي للعام ذاته، ويعزى ذلك إلى تحسن الإيرادات النفطية على أثر ارتفاع أسعار النفط العالمية، وزيادة الصادرات النفطية فضلاً عن الاستقرار الأمني النسبي في العراق آنذاك، واستمرت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) وبمعدلات نمو متذبذبة، إذ بلغ معدل النمو السنوي في عام ٢٠٠٨ للإيرادات العامة وللإيرادات النفطية (٤٦,٧١ %) و (45,76%) على التوالي، أما معدلات البطالة فقد انخفضت في عام(2005) إلى (17.97%) وبمعدل نمو(32.9-%) ليس بسبب تبني السياسة الاقتصادية برنامجا معينا يوفر فرص العمل، وإنما بسبب تغيير معايير العمل وبما يتناسب مع منظمة العمل الدولية فقد لا يعد الشخص الذي يعمل باجر لساعة واحدة عاطلاً عن العمل، وفي عام ٢٠٠٩ انخفضت الإيرادات العامة لتبلغ(٥٥٢٤٣,٥٢٧)مليار دينار، وبمعـــــدل نمو سالب بلغ (٣١,٤٩-%) مع تراجع في مساهمة الإيرادات النفطية إلى (88.47%) ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع في أسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي سرعان ما تأثرت بها بقية الدول ومنها الاقتصاد العراقي، والذي أسفر عن ذلك أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً سريع التأثر بالصدمات الخارجية(كاظم،٢٠١٤: ٣١٦)، ومن ثم عادت الإيرادات إلى الارتفاع خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١١) وبمعدلات نمو متفاوتة بلغ عام ٢٠١١(٥٥,٠٤%) للإيرادات العامة ، و(٤٦,٨٠ %) للإيرادات النفطية، في حين شكلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (٩٠,١٥%) لعام ٢٠١١ ، مع استمرار هيمنتها على الإيرادات العامة. أما المدة الثانية (٢٠١٢-٢٠٢٠) فقد شهد عام ٢٠١٣ تراجعا في الإيرادات العامة إلى (١١٣٨٤٠,٠٧٦)مليار دينار، بعد أن كانت (١١٩٨١٧,٢٢٢)مليار

دينار عام ٢٠١٢، ويعود سبب التراجع إلى الانخفاض الحاصل في أسعار النفط إلى(١٠٣) دولار للبرميل بعد أن كان (١٠٧) للعام الذي سبقه، فضلاً عن التراجع في كميات النفط المصدرة (البنك المركزي العراقي،٢٠١٣: ٥٦).

استمر التراجع في الإيرادات العامة إذ شهد عام ٢٠١٦ انخفاضاً كبيراً في الإيرادات النفطية إلى (٥٤٤٠٩,٢٦٩)مليار دينار بعد أن كانت تبلغ (٩٧٦١٨,٥٥٦)مليار دينار عام ٢٠١٤ ، وبمعدل نمو سالب للإيرادات النفطية والعامة بلغ (١٣,٧٣- %) و(١٨.١٤-%)على التوالي لعام ٢٠١٦، ويعزى ذلك لسببين أولهما: احتلال الجماعات الإرهابية (داعش) لمساحات كبيرة من العراق مما سبب دماراً وخرابا وهدما للبنى التحتية ،مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى (٢٢.٧%) كما في الجدول(٢)، نتيجة للطبيعة الوحشية والأعمال الإرهابية التي أجبرت أرباب الأسر على ترك أوطانهم وأعمالهم وأصبحوا بلا عيش ولا مأوى، أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، وكذلك إلى تراجع حصيلة صادرات النفط (البنك المركزي العراقي،٢٠١٨: ١٢) ، ثم عادت الإيرادات العامة عام ٢٠١٩ للارتفاع إذ بلغت (١٠٧٥٦٦,٩٩٣)مليار دينار، نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية التي بلغت (٩٩٢١٦,٣) مليار دينار، ولكن ما حصل في تشرين الأول في عام(2019) من احتجاجات شعبية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى(22.6%) ، ثم جاء الانخفاض الكبير للإيرادات العامة عام ٢٠٢٠ إلى(63,199,689) مليار دينار وبمعدل نمو سالب قدر بـ(41.42-%) وذلك يعود إلى الركود الاقتصادي الذي لحق بالعالم جراء تفشي(Covid19).

جدول رقم (٣)

تطور الإيرادات العامة والإيرادات النفطية بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٧ في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة (١)	معدل نمو الإيرادات العامة%	الإيرادات النفطية (٢)	معدل نمو الإيرادات النفطية%	نسبة الإيرادات النفطية /الإيرادات العامة % (٢/١)
2003	15985.53	-37.61	1841.458	80.53	11.52
2004	32988.85	1436.98	32627.203	112.19	98.9
2005	40435.74	22.57	39480.069	21.00	97.64
2006	49055.545	21.32	46534.31	17.87	94.86
2007	54964.85	12.05	51701.3	11.10	94.06
2008	80641.041	46.71	75358.291	45.76	93.45
2009	55243.527	-31.49	48871.708	-35.15	88.47
2010	70178.223	27.03	66819.67	36.72	95.21
2011	108807.39	55.04	98090.214	46.80	90.15
2012	119817.222	10.12	116597.08	18.87	97.31
2013	113840.076	-4.99	110677.54	-5.08	97.22
2014	97618.556	-14.25	97072.41	-12.29	99.44
2015	66470.251	-31.91	51312.621	-47.14	77.2
2016	54409.269	-18.14	44267.063	-13.73	81.36
2017	77422.172	42.30	65071.929	47.00	84.05
2018	106569.833	37.65	96062.935	47.63	90.14
2019	107566.993	0.94	99216.3	3.28	92.24
٢٠٢٠	٦٣١٩٩.٦٨٩	-٤١.٢٤	٥٤٤٤٨.٥	-٤٥.١٢	٨٦.١٥
معدل النمو المركب					
	الإيرادات العامة		الإيرادات النفطية		
2011-2003	30.80		74.46		
٢٠٢٠-2012	(1.71)		2.54		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: ١-البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، سنوات متفرقة(2003-2020)بغداد : دائرة الإحصاء والأبحاث، ٢-وزارة المالية، تقارير دائرة الموازنة العامة للسنوات من(٢٠٢٠- ٢٠٠٤) متاحه على الموقع الالكتروني: http://www.mof.gov.iq/obs/ar/pages/otherreports.aspx

ثالثاً: تحليل العجز والفائض في الموازنة ونسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(٢٠٠٣- ٢٠٢٠).

شهدت المرحلة الأولى (٢٠٠٣-٢٠١١) تحولاً في الاقتصاد العراقي تمثلت في رفع الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد، والذي أدى إلى ارتفاع عائدات العراق النفطية والذي انعكس على زيادة الإيرادات العامة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط العالمية وتزايد الإنتاج مؤديا إلى تحسين الأوضاع المالية في العراق بدءاً من عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة لتصل بنحو (١١٠٨٣,٥٦٧)مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (30.222%)من الناتج المحلي الإجمالي كما موضح في الجدول رقم (٤)، استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة لغاية عام 2008 التي حققت أعلى حالة فائض في الموازنة لتسجل (٢١٢٣٧,٦٦٦)مليار دينار بمعدل نمو سنوي(٣٣,٢٩ %) وبنسبة مساهمة قدرها (١٧,٢٨٣%) من الناتج ويعزى هذا الفائض إلى زيادة أسعار النفط الذي تجاوز سعر البرميل (٩٤,٤٥) دولارا للبرميل فحققت بذلك أسعار النفط أعلى ارتفاع لها ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، لذلك توصف الموازنات بعد ٢٠٠٣ بأنها (موازنات ريعية) بسبب اعتمادها الرئيس على القطاع النفطي في تمويل إيرادات الموازنة العامة واعتمادها على (مثبت ديناميكي) يكمن في سعر برميل النفط. في حين سجل عام (٢٠٠٩)عجزاً بلغ(346,194 -) مليار دينار، بمعدل نمو سنوي قدره(١٠١,٦٣- %) بنسبة مساهمة (٠,٣٠٥ %)من الناتج ويعزى هذا العجز إلى الآثار السلبية التي تركتها الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط إذ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم تراجع الإيرادات النفطية ويعود ذلك لتفوق النفقات على

الإيرادات نتيجة للآثار السلبية التي تركتها الأزمة العالمية على أسعار النفط ومن ثم تنامي الإيرادات النفطية.

أما المرحلة الثانية للمدة(٢٠١٢-٢٠٢٠) فقد حقق عام ٢٠١٢ فائضاً مقداره (١٤٦٧٧.٦٤٧) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (٥١,١٦ %) وبنسبة مساهمة بلغت (٨,٨١١ %) من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى سبب ذلك لتحسن الإيرادات العامة بما في ذلك الإيرادات النفطية، نتيجة عودة أسعار النفط للارتفاع، وهذا يدل على ارتباط الاقتصاد العراقي بالصادرات النفطية، والذي يعكس انخفاض التنوع الاقتصادي بسبب كثرة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الصناعة والزراعة والتجارة مما جعل نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات الحكومية منخفضة جدا. أما المدة للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٥) فخلالها أخذ العجز بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض، إذ سجلت عجزاً بلغ (٥٢٨٧,٤٨-) مليار دينار عام ٢٠١٣ و (٣٩٢٧,٢٦٤-) مليار دينار عام ٢٠١٥ ، وبمعدل نمو سنوي سالب قدره(١٣٦,٠٢-%) عام ٢٠١٣ و(٧٣,٠٥- %)عام2015 وبنسبة مساهمة (٣,٠٤٥%)، (٢,١٤٩%) من الناتج على التوالي للأعوام نفسها، ويعزى ذلك إلى سياسة الترشيد والتقشف التي اتبعتها الحكومة للحد من عجز الموازنة نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العامة، فضلاً عن احتلال (داعش) وما سببه من أضرار لأغلب المصافي النفطية التي تقع في ضمن المناطق التي احتلها، فعلى الرغم من انخفاض الإنفاق العام للمدة السابقة على مستوى الانفاق للمدد السابقة إلا أنها تتفوق على الإيرادات العامة وللمدة نفسها وذلك نظرا للزيادة الحاصلة في حجم الإنفاق العسكري وغيرها من النفقات على حساب البعض الآخر.

في حين شهد عامـا(٢٠١٧-٢٠١٨) فائضـاً بلـغ (١٩٣٢,٠٥٧) و(٢٥٦٩٦,٦٤٥)مليـار دينـار علـى التـوالي، وبنسـبة مسـاهمة (٠,٨٩٩% - ١٢,٦٧٢%) من الناتج ، نتيجة لارتفاع الإيرادات العامة والنفطية على حد سواء، أما عامـا ٢٠١٩ و٢٠٢٠ فقـد حققـا عجـزاً ماليـاً مقـداره (٤١٥٦.٥٣-)مليـار دينـار و(٥٢٣١.٦٠٠-) مليـار دينـار، وبمعـدل نمـو سـنوي سـالب قـدره (١١٦,١٨- %) و(120,54-%) وبنسبة مساهمة (١,٩٦٢%) و(0,027%) من الناتج المحلي الإجمالي للعامين على التوالي، ويعزى هذا العجز إلى تفوق النفقات العامة بشقيها الجاريـة والاسـتثمارية علـى الإيـرادات العامـة، فضـلاً عـن تعـرض الاقتصـاد العراقـي للأزمـة المزدوجـة المتمثلـة فـي هبـوط أسـعار الـنفط عالميـا، وتفشـي الأزمـة الصـحية، وعدم إقرار الموازنة العامة.

ونظراً لاعتماد الموازنة العراقية على العوائد النفطية فأنه يشكل مصدراً خطراً لأن الدورة التجارية فيه تعتمد على قوة الصدمة الخارجية ولا سيما الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسعار في أسواق النفط وهي صدمة عرض خارجية تتأثر من خلاله الموازنة العامة، ويمكن القول إن أكبر خطأين في الموازنة العراقية على مدار مدة الدراسة تتجسد بما يأتي(علوش،٢٠١٩: ١٣٨):

١. التوسع في قوة العمل العامة والتوظيف غير الاقتصادي الذي يساير نهج (نظرية الخيار العام) في إرضاء الطبقة الناخبة على وفق حسابات سياسية بحتة.
٢. عقود الخدمة النفطية عبر الجولات (الأربع) المفترضة وبكلفة (٢) دولار للبرميل المستخرج على مدار ٣٠ عاما، ويجدر القول إن العراق وعلى الرغم من ظروف الحرب استطاع أن يصدر (٣,٥)مليون برميل في حين إن عقود الخدمة بكل الإمكانات والتكاليف الباهظة بقيمة تجاوزت (٢٠) دولارا للبرميل في بعض الحقول لم تصل إلى مستوى (٣,٥)مليون برميل ولا تستطيع خفض الكلفة إلى أقل من (١٠)

دولار، مع الأخذ بالحسبان إن عائد الشركات ثابت ولا يرتبط بتغيرات الأسعار في السوق النفطية (كلفة ثابتة).

جدول رقم (٤)

تطور العجز والفائض ونسب مساهمته إلى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

(مليار دينار)

السنة	النفقات	الايرادات العامة	العجز والفائض	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة العجز الى الناتج%
2003	4901.96	15985.53	11083.567	-	66398.213	30.222
2004	32117.4913	32988.85	871.3587	92.14	101845.2624	0.849
2005	26375.1751	40435.74	14060.565	1513.64	103551.4034	13.643
2006	38806.6793	49055.545	10248.866	27.11	109389.9413	9.369
2007	39031.2322	54964.85	15933.618	55.47	111455.8134	13.968
2008	59403.3747	80641.041	21237.666	33.29	120626.5171	17.283
2009	55589.721	55243.527	-346.194	-101.63	124702.8479	0.305
2010	70134.201	70178.223	44.022	-112.72	132687.0286	0.462
2011	78757.667	108807.39	30049.723	68160.69	142700.217	14.885
2012	105139.575	119817.222	14677.647	51.16	162587.5331	8.811
2013	119127.556	113840.076	-5287.48	-136.02	174990.175	3.045
2014	112192.126	97618.556	-14573.57	175.62	178951.4069	3.802
2015	70397.515	66470.251	-3927.264	-73.05	183616.2521	2.149
2016	67067.434	54409.269	-12658.165	222.32	208932.1097	9.171
2017	75490.115	77422.172	1932.057	-115.26	205130.0669	0.899
2018	80873.189	106569.833	25696.645	1230.01	202776.2689	12.672
2019	111723.523	107566.993	-٤١٥٦.٥٢٨	-116.18	211789.7747	1.962
2020	٧٦٠٨٢.٤٠٠	٦٣١٩٩.٦٨٩	-٥٢٣١.٦٠٠	-١٢٠.٥٤	١٨٨١١٢.٣٣٤٥	٠.٠٢٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الجهاز المركزي للإحصاء.(٢٠٢٠). المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٢٠، بغداد: وزارة التخطيط.
- وزارة المالية، تقارير دائرة الموازنة العامة للسنوات من(٢٠٢٠- ٢٠٠٤) متاحة على الموقع الالكتروني: http://www.mof.gov.iq/obs/ar/pages/otherreports.aspx

المبحث الثالث:

قياس أثر السياسة المالية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم والبطالة) في العراق

أولاً : توصيف النموذج

نحاول قياس أثر أدوات السياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وفائض أو عجز الموازنة العامة للدولة في متغيرات الاقتصاد الكلي والمتمثلة بالتضخم والبطالة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وعليه يمكن توصيف متغيرات النموذج كما يلي :

١- معدل التضخم كمتغير معتمد ونرمز له (in) .

٢- معدل البطالة كمتغير معتمد ونرمز له (un).

٣- الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل ونرمز له (G) ونتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على معدل البطالة وعدم التأثير في معدل التضخم.

٤- الإيرادات العامة كمتغير مستقل ونرمز له (R) ونتوقع أن يكون لها تأثير في معدل البطالة وعدم التأثير في معدل التضخم.

٥- فائض أو عجز الموازنة كمتغير مستقل ونرمز له (SD) ونتوقع أن تكون لها تأثير في معدل البطالة وعدم التأثير في معدل التضخم.

بمعنى آخر؛ نتوقع فاعلية السياسة المالية في التأثير في معدل البطالة وعدم فاعليتها في التضخم، من خلال تقدير النموذجين التاليين:

LN IN = F (LNG , LNR , LNSD)

LN UN = F (LNG , LNR , LNSD)

ثانياً : اختبارات جذر الوحدة .

سوف نختصر على استخدام اختبار ديكي فولر المطور لانحدار يتضمن ثابتا واتجاها عاما وعند مستوى معنوية ٥%.

١-الجدول (٥) يوضح استقرار سلسلة معدل التضخم (IN) بالفرق الأول أي أن السلسة متكاملة من الرتبة I(1).

جدول(٥)استقرار سلسلة معدل التضخم (IN)

Null Hypothesis: D(IN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.375730	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

٢- يوضح الجدول (٦) استقرار سلسلة معدل البطالة (UN) بالفرق الأول أي أن السلسة متكاملة من الرتبة الأولى I(1) .

جدول(٦)استقرار سلسلة معدل البطالة (UN)

Null Hypothesis: D(LNUN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.070392	0.0300
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

٣- يوضح الجدول (٧) استقرار سلسلة الإنفاق الحكومي (G) بالفرق الثاني أي أن السلسلة متكاملة من الرتبة I(2) .

جدول (٧) استقرار سلسلة الإنفاق الحكومي (G)

Null Hypothesis: D(LNG,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.05805	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

٤- الجدول (٨) يوضح استقرار سلسلة الإيرادات العامة (R) بالفراق الثاني أي متكاملة من الرتبة I(2).

جدول (٨) يوضح استقرار سلسلة الإيرادات العامة (R)

Null Hypothesis: D(LNR,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.056809	0.0307
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

٦- الجدول (٩) يوضح استقرار سلسلة فائض أو عجز الموازنة بالفرق الثاني، أي أنها متكاملة من الدرجة I(2).

جدول (٩) يوضح استقرار سلسلة فائض أو عجز الموازنة

Null Hypothesis: D(LNSD,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.421850	0.0227
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

ثالثاً : أثر السياسة المالية في التضخم

يلاحظ من الجدول (١٠) إن معلمات السياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وفائض أو عجز الموازنة غير معنوية أي احتمالية المعلمات أكبر من ٥% مما يعني عدم تأثير السياسة المالية في العراق على معدلات التضخم، وهذا ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي، إذ استطاعت السياسة النقدية السيطرة على معدلات التضخم عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي.

جدول(١٠) أثر السياسة المالية في التضخم

Dependent Variable: D(IN)
Method: Least Squares
Date: 09/19/22 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2005 2018
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.201014	3.519965	-0.625294	0.5458
D(LNG,2)	-1.486166	8.513800	-0.174560	0.8649
D(LNR,2)	-1.016343	14.30889	-0.071029	0.9448
D(LNSD,2)	0.216595	1.083447	0.199913	0.8456

R-squared	0.021135	Mean dependent var	-1.900000
Adjusted R-squared	-0.272525	S.D. dependent var	11.41820
S.E. of regression	12.88045	Akaike info criterion	8.184254
Sum squared resid	1659.060	Schwarz criterion	8.366842
Log likelihood	-53.28978	Hannan-Quinn criter.	8.167353
F-statistic	0.071969	Durbin-Watson stat	1.544962
Prob(F-statistic)	0.973650		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

رابعاً : أثر السياسة المالية في معدل البطالة .

يلاحظ من الجدول (١١) ما يلي :-

١- إن ثابت الدالة معنوي وهو ما يعني حتى في حالة غياب السياسة المالية هناك معدل بطالة يقدر بحدود ٩% تقريبا.

٢- إن معلمة الإنفاق الحكومي غير معنوية إذ إن احتمالية المعلمة أكبر من ٥% مما يعني عدم تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في العراق، وهو ما ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي لأن أغلب الإنفاق الحكومي هو إنفاق جاري وحتى الإنفاق الاستثماري فيتم في مشاريع هامشية أو وهمية غير مستوعبة للأيدي العاملة الكبيرة وبالتالي عدم فاعلية الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة.

٣- هناك علاقة عكسية بين الإيرادات الحكومية ومعدل البطالة في العراق، إذ إن زيادة الإيرادات الحكومية يخفض من معدل البطالة بمقدار ١% تقريبا. مما يدفع الحكومة لتشغيل جزء من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل بأجور يومية أو بعقود شهرية أو توظيف على الملاك الدائم .

٤- أما معلمة فائض أو عجز الموازنة فغير معنوية مما يعني عدم تأثير الموازنة على معدل البطالة في العراق ويمكن تفسير ذلك بأن الموازنة العامة هي موازنة تشغيلية بالدرجة الأساس وعدم وجود برامج اقتصادية واضحة قادرة على امتصاص معدلات البطالة، فضلا عن عدم تضمين فقرة توظيف الأيدي العاملة خصوصا في الموازنات الأخيرة من جهة وعدم إقرار بعض الموازنات من جهة أخرى .

علماً أن النموذج مقبول إحصائيا كما يظهر من قيمة احتمالية اختبار F فأنها أقل من ٥% ، وأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من قيمة اختبار دربن واتسون التي تقع في منطقة القبول. كما أن المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة المالية) تفسر ٢٦% فقط من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة في العراق والنسبة المتبقية يتضمنها المتغير العشوائي أو تفسرها متغيرات أخرى غير متضمنة في النموذج .

جدول(١١) أثر السياسة المالية في معدل البطالة

Dependent Variable: LNUN
Method: Least Squares
Date: 09/19/22 Time: 00:27
Sample (adjusted): 2003 2018
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.050917	1.518809	5.959219	0.0001
LNG	0.450372	0.247086	1.822730	0.0933
LNR	-1.039871	0.362224	-2.870793	0.0141
LNSD	0.038230	0.036983	1.033737	0.3216

R-squared	0.605852	Mean dependent var	2.777459
Adjusted R-squared	0.507315	S.D. dependent var	0.307875
S.E. of regression	0.216102	Akaike info criterion	-0.013811
Sum squared resid	0.560403	Schwarz criterion	0.179337
Log likelihood	4.110485	Hannan-Quinn criter.	-0.003920
F-statistic	6.148469	Durbin-Watson stat	2.161057
Prob(F-statistic)	0.008942		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج E-Views12

ويستنتج من ذلك عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير سواء أكان على معدل التضخم أم على معدل البطالة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. إن ارتفاع عائدات النفط العراقية الناتج من ارتفاع أسعار النفط لم يوظف اقتصاديا بحيث لم يستطع الاقتصاد العراقي الاستفادة منه للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد ورفع مستوى النمو الاقتصادي، وذلك بسبب استعمال هذه العوائد لسد الاحتياجات من المستوردات ولسد العجز في ميزان المدفوعات.

٢. اتسمت السياسة المالية خلال مدة الدراسة بالتضحية بالاستقرار والنمو وتغذية الاتجاهات التضخمية بتفضيل الاستهلاك على الإنتاج والاستثمار، فضلاً عن اعتمادها على مصدر الريع النفطي وإهمالها للموارد الأخرى التي ترفد الموازنة العامة للتعويض عن التمويل الريعي خلال مدة صدمة العرض الخارجية والمتمثلة بصدمة أسعار النفط.

٣. ضبابية القوانين والتشريعات الاقتصادية التي تحكم منهجية الاقتصاد العراقي وهو ناتج عن غياب واضح للفلسفة الاقتصادية، وعزوف القطاع الخاص عن تولي إدارة الاقتصاد لأسباب أمنية وسياسية تحول الاقتصاد العراقي بأكمله إلى اقتصاد حكومي بامتياز في أوقات الاضطراب الاجتماعي والحروب، وهذا ما سبب فشلا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإدارة عملية التنمية الاقتصادية.

٤. على الرغم من تزايد الصادرات العراقية خلال المدة ما بعد ٢٠٠٣ إلا أن الميزان التجاري يعاني من العجز الدائم لضخامة الاستيرادات من المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها لسد الحاجة المحلية من السلع.

٥. ان معلمات السياسة المالية والمتمثلة بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وفائض أو عجز الموازنة غير معنوية أي احتمالية المعلمات أكبر من ٥% مما يعني عدم تأثير السياسة المالية في العراق في معدلات التضخم والبطالة، وهذا ينسجم مع واقع الاقتصاد العراقي إذ استطاعت السياسة النقدية السيطرة على معدلات التضخم عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، فضلاً عن ذلك أن أغلب الإنفاق الحكومي هو إنفاق جاري وحتى الإنفاق الاستثماري يتم في مشاريع هامشية أو وهمية غير مستوعبة للأيدي العاملة الكبيرة ومن ثم عدم فاعلية الإفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة .

ثانياً: التوصيات

١. التوجه نحو تغير السياسة الإنفاقية من خلال توجهها نحو النظر إلى إنتاجية النفقة العامة، والتوجه نحو المجالات الاستثمارية لما لهذه الأخيرة من أهمية في زيادة الطاقات الإنتاجية للاقتصاد، فضلاً عن دورها في توفير فرص عمل كافية لتخفيض معدلات البطالة.

٢. اتباع برنامج لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة بهدف زيادة الصادرات كماً ونوعاً ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الداخل والخارج، والقيام بحماية المنتج المحلي تجاه الاستيرادات عن طريق حماية الصناعات الناشئة، والعمل على متابعة سياسات الإغراق التي يتعرض لها السوق المحلي واتخاذ إجراءات وتدابير وقائية.

٣. تقديم كافة أشكال الدعم من التوجه بالإنفاق نحو تطوير البنى التحتية كونها تعد عاملاً محفزاً لنشوء بيئة استثمارية تحفز على إنشاء مشاريع هادفة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل تسهم في الحد من البطالة.

٤. تحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات السلعية الإنتاجية وبخاصة الزراعية والصناعية، بغية توفير المنتجات وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

المصادر

١. البنك المركزي العراقي .(٢٠٢٠). التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام ٢٠٢٠ ، بغداد، دائرة الاحصاء والابحاث.
٢. البنك المركزي العراقي .(٢٠١٣). التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠١٣، بغداد، دائرة الاحصاء والابحاث.
٣. وزارة التخطيط .(٢٠٢٠). الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
٤. حجازي ، المرسي السيد.(٢٠٠١). النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق ، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر .
٥. حشيش ، عادل احمد.(١٩٩٢). السياسيات المالية العامة (مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام) ، بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر.
٦. خصاونة ، محمد .(٢٠١٤). المالية العامة النظرية والتطبيق ، عمان: دار المناهج للنشر .
٧. عتلم ، باهر محمد .(١٩٩٨).المالية العامة ، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مصر: مكتبة الآداب للنشر.
٨. عثمان ، سعيد عبد العزيز.(٢٠١١). المالية العامة مدخل تحليلي معاصر ، مصر: الدار الجامعية للنشر .
٩. علوش ، جعفر باقر ، واخرون.(٢٠١٩). السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي (دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث) ط١، بغداد.
١٠. العلي ، عادل فليح.(٢٠٠٨). مالية الدولة ، عمان : دار زهران للنشر.
١١. عواضة ، حسن ، وقطيش ، عبد الرؤوف.(١٩٩٥). المالية العامة (الموازنة – الضرائب – الرسوم) دراسة مقارنة ، ط١ ، بيروت: دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع .

١٢. كاظم ، حمد صالح حسن.(٢٠١٤). تحليل العالقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة 2013-1990 ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد ٣٠ ، العدد٧٥.

١٣. موسجريف ،ريتشارد .(٢٠١٠). المالية العامة في النظرية والتطبيق ، ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل العاني ، الرياض : دار المريخ للنشر.

١٤. المولى ، السيد عبد.(٢٠٠١). المالية العامة ، دمشق: دار الفكر العربي.

١٥. ناشد ، سوزي عدلي.(٢٠٠٦). المالية العامة ، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية

١٦. الهيتي، احمد حسين علي، واخرون.(٢٠١٠).التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٦)، الاسباب والاثار ودور السياسة المالية في معالجته، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد(٢)، العدد(٣).

17. Abata matthew Adeolu.(2012). fiscal-monetary Policy and Economic growth in Nigeria ،international journal of academic research in economics and management scinces.
18. Campbell R.McConnell and Stanley L.Brue.(2008). ، macroeconomics ،17th ،mccgoraw-hill.
19. D. A. Dickey And W. A. Fuller.(2009). ،Distribution Of The Estimators For Autoregressive Time Series With A Unit Root ، Journal Of The American Statistical Association .
20. Frederic S. Mishkin.(2013). ،The Economics of money ، Banking and Financial Markets ،7 th Ed ،Pearson Addison Wesley ،Boston.
21. Jean Didier lecaillon.(2016). , economie contemporaine paris:de Boeck.
22. Lcloudia Dziobek ,Carlos A.(2009).cuterrez mangas,What lies beneath the statistical Definition of public sector Debt , Authorized for distribution by Adelheid BurgiSchmelz,IMF.
23. LryiNB tucker.(2008). ،macroeconomics for today's world ، Thomson south Western ،Canada.
24. Zheng, B. (2009). Consistent Comparison of Pro-Poor Growth.